

أثر المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية في مؤسسات القطاع العام دراسة حالة المؤسسات الحكومية ولاية الجزيرة (2022م)

د. آية قسم الله محمد إبراهيم¹

مستخلص

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية وتحسين إجراءات المراجعة الداخلية وزيادة فعاليتها في تحقيق جودة التقارير المالية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب المسح الشامل للبيانات الأولية وصممت الباحثة استبانة للحصول على بيانات موضوعية شملت فئة المراجعين الداخليين الممارسين للمهنة كدراسة حالة في القطاع الحكومي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن اعتماد التقارير وقفل الحسابات الختامية لا يتم إلا بعد مراجعتها بواسطة المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية، وامتلاك المراجع الداخلي بالوحدات الحكومية صلاحيات كاملة في فحص السجلات والممتلكات، ووضوح إجراءات المراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية في ولاية الجزيرة يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية. ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة أن على الإدارات بالوحدات الحكومية رفع القدرات والمهارات للعاملين بالمراجعة الداخلية وزيادة اهتمام الإدارة بالوحدات الحكومية بمتابعة وتنفيذ تقرير المراجعة الداخلية، والتنسيق بين الإدارة العليا بالوحدات الحكومية والمراجعة الداخلية لوضع الحلول اللازمة لمشكلات العمل.

¹ آية قسم الله محمد إبراهيم، أستاذ مساعد - قسم المحاسبة والتمويل - كلية أبو بكر عثمان الأهلية وجامعة السودان المفتوحة.

1-المقدمة:

إن التطور الكبير الذي شهدته المنشآت ومنظمات الأعمال في معاملتها وإجراءاتها والتوسع في نشاطاتها ومشروعاتها، وبالتالي الحاجة للتوسع وزيادة رؤوس الأموال أدى الى ظهورها بكافة أشكالها القانونية، مثل شركات المساهمة العامة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وغيرها من الأشكال التي ظهرت وفقاً لتطورات اقتصادية واجتماعية أدت لانفصال الإدارة عن الملكية وتوسع نطاق المعاملات التجارية، سواء المحلية أو الدولية بظهور الشركات متعددة الجنسيات مما جعل الشركات والوحدات الحكومية في القطاعين العام والخاص تتعامل مع أطراف مختلفة، وتشعبت أعمالها ووظائفها وتعددت مشكلاتها وأصبح هناك صعوبة في إدارتها، وازدادت الحاجة إلى نظم رقابة داخلية وضبط داخلي حتى تطمئن الإدارة على سلامة عملياتها وجودتها. واستدعت التطبيقات العملية في الواقع استنباط نظم للرقابة المالية والإدارية، والحاجة كذلك للمراجعة الداخلية كأحد أهم أدوات ووسائل تقييم كفاءة وفاعلية كل العمليات، والتأكيد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وقياس المخاطر والمحاذير الآنية والمستقبلية. وتستمد المراجعة أهميتها من دورها الذي تقدمه في عملية الرقابة ككل عبر التحقق من صحة البيانات والمعلومات الواردة في التقارير المالية، والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات من قبل الإدارة أو الأطراف المستفيدة. تساعد المراجعة من خلال منهجها المعياري الذي حددته المجالس المهنية الدولية والجهات ذات الصلة في تحقيق الهدف الذي تقصده المؤسسات، وهي جزء لا يتجزأ من نظام أي عمل لجودة وشفافية التقارير المالية، ولحماية الأصول من الاستخدامات غير المشروعة، ومواجهة التحديات والمشكلات المتمثلة في سوء الإدارة، وحدوث بعض التجاوزات والانحرافات المالية وغير المالية، ومن هنا جاء إعداد هذه الدراسة لقياس أثر المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية.

2- مشكلة البحث:

المراجعة الداخلية هي أحد الآليات المهمة للوصول إلى ما تطمح إليه المؤسسات في ظل وجود مرونة في الاختيار بين البدائل المحاسبية التي جعلت هذه المؤسسات تواجه بعض التحديات والمشكلات وإلى أي مدى تؤثر المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية

3- أسئلة البحث :

- أ- التعرف على مدى توفر مقومات المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية؟
- ب- التعرف على أساليب المراجعة الداخلية والتي يمكن من خلالها زيادة فعالية وجودة التقارير المالية وجودة المعلومات الموجودة فيها ؟

4-أهداف البحث:

- 1-التعرف على مقومات المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية
- 2-دراسة تحسين أساليب المراجعة الداخلية لزيادة فعالية التقارير المالية وجودة المعلومات الموجودة فيها.

5- أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من تناوله لموضوع المراجعة الداخلية التي تسعى لتقليل عمليات التلاعب والغش في البيانات والمعلومات المالية التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عنها، مما يعكس بشكل إيجابي ثقة الأطراف ذات العلاقة بهذه التقارير، مما يساهم في المحافظة على موارد الوحدات الحكومية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بالسودان.

6- فروض البحث:

- تتوفر المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية.
- تحسن المراجعة الداخلية من جودة التقارير المالية الصادرة عن الوحدات الحكومية.

7- حدود البحث:

ينحصر في حدود مكانية تتناول جهاز المراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية ولاية الجزيرة، وحدود زمانية في العام 2022 م.

8- منهج البحث:

- 1- استخدام المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة.
- 2- استخدام المنهج الوصفي: لتحديد محاور الدراسة وصياغة المشكلة والفرضيات.
- 3- استخدام المنهج الاستقرائي: لاختبار فرضيات البحث.

9- مصادر بيانات البحث:

- أ/مصادر أولية: جمع البيانات بواسطة الاستبانة.
- ب/مصادر ثانوية: متمثلة في الكتب والمراجع والدراسات السابقة والقوانين واللوائح والمنشورات المتاحة.

10- الإطار النظري:

- مفهوم المراجعة الداخلية:

أوردها سليمان(1997م) في الآتي :

إن المراجعة الداخلية مفهوم ليس بالجديد فقد عرفت منذ فترة زمنية إلا أن الاعتراف بها بدأ في الانتشار خلال الخمسين سنة الماضية، ومرت بمراحل تطور، فبعد أن كانت رقابة مالية مستمرة هدفها اكتشاف الخطأ والغش، ويرجع بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية إلى إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية 1941م. وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية واتساع نطاق الانتفاع بخدماتها. وكرعبدالله (2005م) ولقد تعددت المفاهيم والآراء حول طبيعة المراجعة الداخلية، البعض يعتبرها أسلوب علمي أو خطة تنظيمية، وآخرون يعتبرونها وظيفة إدارية حتمية ونشاط مستقل، أصبحت الآن نشاطاً للتقييم ومساعدة الإدارة في حكمها على كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة، وذلك من خلال تأسيس برامج للمراجعة الداخلية فأصبحت وسيلة فعالة في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية".

- مجال المراجعة الداخلية:

ولقد ذكر الرملى (2007م): في الماضي كان المجال الرئيسي للمراجعة الداخلية هو تقديم خدماتها في النطاق المحاسبي والمالي التقليدي والمنحصر في المراجعات، ولكن مع التطور الذي مرت به المراجعة الداخلية اتسع مجال المراجعة الداخلية إلى مجالات أخرى ومسؤوليات أخرى تتطلب مراجعات غير مالية، وقد تبين أن مجال المراجعة الداخلية يتمثل في تقييم نظم الرقابة الداخلية، وحماية أصول المنشأة من كافة أنواع الخسائر، وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، والمساهمة في تطوير نظم الرقابة الداخلية .

وسائل المراجعة الداخلية في التأكد من صحة ودقة المعلومات المالية الواردة في القوائم والتقارير المالية:

المراجعة الداخلية هي إحدى الأدوات الرقابية التي تهدف إلى فحص البيانات والسجلات المحاسبية، والتأكد من صحة ودقة البيانات المبوبة، والتعبير عن الوضع المالي للمؤسسة، والحكم عليها من خلال التحقيق ثم إجراء التقرير عنها للحصول على تقارير مالية أكثر مصداقية وحتى تستطيع المراجعة الداخلية تحقيق الأهداف المناط بها، فهناك عدة وسائل ذكرها أبوزيد(1999م) تتمثل في الآتي:

- 1-التحقق: هو وسيلة من وسائل المراجعة، ويشمل التحقق من السجلات والأصول وصحة الأرصدة والعمليات التي تمت ودقة المعلومات في القوائم المالية والتقارير .
- 2-التقييم: هو الحكم على مدى قوة النظام المحاسبي وتحديد نقاط القوة والضعف واقتراح التعديلات المناسبة.
- 3-الحماية: حماية أصول المنشأة والتأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية الذي يهدف بدوره إلى حماية المنشأة من الإفلاس والسرقة.
- 4-التطبيق: تطبيق معايير المراجعة الداخلية عند القيام بها بغرض تحقيق أهدافها المخطط لها.

-مقومات المراجعة الداخلية :

تتوقف فاعلية المراجعة الداخلية وتحقيقها لأغراضها المنشودة على مجموعة من المقومات أهمها كما ورد في لائحة قانون المراجعة الداخلية (2010م) :

- 1-الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية على خريطة الهيكل التنظيمي للمنشأة .
- 2-الإستقلال .
- 3-الكفاءة المهنية للعاملين بقسم المراجعة الداخلية .
- 4-التخطيط الجيد لأعمال المراجعة الداخلية .
- 5-وجود معايير وإرشادات لعملية المراجعة الداخلية .
- 6-شمولية المراجعة الداخلية
- 7-دعم الإدارة العليا لقسم المراجعة الداخلية .
- 8-استخدام وسائل المراجعة المتقدمة .

دور المراجعة في توفير المصداقية للقوائم المالية:

ذكرها حماد(2006م): تلعب المراجعة دوراً هاماً في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، فالإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية للمنشأة، وقد تقوم الإدارة في بعض الأحيان بالخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو القيام بغش، الأداء الضعيف، أو زيادة الأرباح لزيادة نصيبها من الحوافز ودعم مراكزها الوظيفية. ويمكن زيادة موثوقية القوائم المالية عندما يتم مراجعتها بواسطة طرف ثالث مستقل وهو الطرف المعروف بالمراجع أو مراقب الحسابات، والذي يقوم بفحص القوائم المالية والتعبير عن رأيه ما إذا كانت هذه القوائم تعبر في جميع جوانبها الهامة بعدالة عن المركز المالي للمنشأة ونتائجها وأنها أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. والمعروف أن المراجعة نشاط لتقليل المخاطر، والتعريف الذي يدعم هذا الرأي هو أن المراجعة هي عملية لتقليل المخاطرة في المعلومات إلى مستوى مقبول اجتماعياً، وتقديمها إلى مستخدمي القوائم المالية، أي التصديق على مدى صحة البيانات الواردة في التقارير المالية، وهو الأمر الذي يقلل مخاطر المعلومات، وهو ما يبرز الخدمة التي تقدمها المراجعة لمستخدمي التقارير المالية والمجتمع .

-تعريف التقارير المالية:

عرفها حماد(2005م) :

"التقارير المالية ليست هدفاً في حد ذاتها ولكنها تمثل الوسيلة الأساسية لتقديم البيانات المالية المناسبة وتحويلها إلى معلومات لاستخدامها في اتخاذ القرارات المالية المناسبة، حتى يتكون لدى المستثمرين الحاليين والمستقبليين والمقرضون صورة واضحة في الأوضاع المالية للشركات".

العوامل المؤثرة في أهداف التقارير المالية :

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وسياسية وعوامل أخرى خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هذه التقارير، وأيضاً تتأثر بكمية المعلومات التي تحتويها ومدى حاجة المستفيدين منها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، مما نتج عنه أن هنالك عوامل تؤثر في تحديد الهدف من التقارير المالية

أهمها كما ذكرها تركي (1993م):

1/ أثر المنظمات المهنية:

قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار معايير المحاسبة التي توضح المبادئ والإجراءات التي يجب اتباعها عند إعداد التقارير المالية بالإضافة إلى جهود معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز الذي قام بإصدار مجموعة من النشرات والتوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية بالاشتراك مع عدد من الجمعيات المهنية الأخرى.

2/ أثر تدخل الدولة:

تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية بتطوير النظام المحاسبي والتقارير المالية التي يوفرها للمستفيدين منها، حيث تقوم بإصدار النظم والتعليمات التي يجب مراعاتها عند إعداد التقارير المالية.

3/ التضخم وارتفاع الأسعار :

انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من دول العالم أدى إلى إعادة النظر في التقارير المالية لشركات المساهمة في هذه البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة .

- أهمية التقارير المالية: وأوردها السيد (2004م)

"وتتمثل أهمية التقارير المالية في أنها تقلل من درجة عدم التأكد من اتخاذ القرارات وتقدم معلومات محاسبية دورية حديثة، من أنها وسيلة للإفصاح في فترات معينة تقيّد مستخدميها في اتخاذ القرارات المختلفة". ترى الباحثة أن التقارير المالية تقيّد كل من له علاقة بالمنشأة، سواء كان عميل، هيئة حكومية، مستثمر، أفراد الشعب، ومقياساً لطبيعة العمل الذي تقوم به المنشأة.

-أهداف التقارير المالية :

ذكرها تركي (1993م) في الآتي :

- 1-تزويد الإدارة بالمعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية.
- 2-تقديم المعلومات التي تساعد في تحديد الاستخدام الكفء للموارد، والمساعدة في تقييم العوائد والمخاطر المتعلقة بالاستثمار والفرص المتاحة.
- 3-تزويد مستخدمي القوائم المالية والبيانات المالية بالمعلومات المفيدة لأغراض التكهّن والمقارنة.
- 4-التقارير المالية هدفها الأساسي هو أن تظهر القوائم المالية نتيجة نشاط المشروع والمركز المالي بكل عدالة ووضوح في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة .

المشاكل التي تواجه إعداد التقارير المالية: وبينها رشيد(2013م) في النقاط التالية :

التوسع في استخدام التقديرات والأحكام الشخصية مما يجعل المعلومات المحاسبية تتسم بعدم الموضوعية والافتقار إلى الدقة. وتتعرض معظم أنشطة الوحدات الاقتصادية لعوامل مما يعرضها لتقلبات كبيرة في النشاط الانتاجي أو البيعي، وأثر ذلك علي النتائج. وقد لا يتوافر لدي قارئ التقارير المالية القدرة والمعرفة الكافية لفهم مدلول المعلومات المحاسبية والهدف منها خاصة إذا كانت تحتوي على كثير من البيانات المالية وغير المالية والبيانات التشغيلية والمستقبلية. وعدم توافر الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية لعدم خضوعها لعملية المراجعة الخارجية وتزايد مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عند إعداد التقارير المالية الأولية وزيادة التكلفة اللازمة لإصدار هذه النوعية من التقارير وتعدد الطرق المحاسبية واستخدام أكثر من سياسية محاسبية في القوائم المالية .

11-الدراسات السابقة :

دراسة: محمد حامد مجيد السامرائي(2016):

تناولت هذه الدراسة أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في التحديات والمشكلات المتمثلة بسوء الإدارة وحدثت بعض التجاوزات والتلاعب في البيانات والمعلومات في التقارير لتحقيق مكسب معين، وهو ما يعتبر خروج عن المخطط له، وإعطاء معلومات مضللة للمستثمرين المستقبليين

التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الخاصة بهم، وكذلك ضعف التشريعات الرقابية الذي يساهم باستغلال السلطة لخدمة أهداف شخصية، وعليه يمكن تمثيل مشكلة الدراسة بإثارة السؤال الرئيس الآتي: ما أثر نظام الرقابة الداخلية بأبعاده على جودة التقارير المالية بأبعاده في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، إضافة إلى استخدام كل من تحليل الانحدار البسيط المتعدد وتحليل المسار لاختبار فرضيات الدراسة، وأيضاً من الأساليب الإحصائية استخدم المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية في شركات الأدوية الأردنية، ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في شركات صناعة الأدوية الأردنية
دراسة: إسلام خليفة (2016م) :

تناولت الدراسة أثر المراجعة الداخلية على دقة وسلامة ومصداقية القوائم المالية ومساعدتها في الحصول على معلومات موثوقة ومعتمدة عند إعداد القوائم المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أثر المراجعة على دقة القوائم المالية في القطاع المصرفي وعلي مدى صدق وموثوقية المعلومات التي يعتمد عليها في إعداد القوائم المالية، واستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة، مستخدماً الاستبانة كأداة لجمع البيانات، والنسب المئوية كأسلوب إحصائي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث تؤثر المراجعة الداخلية على دقة وسلامة معلومات القوائم المالية في القطاع المصرفي، القوائم المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تكون مقبولة لكل مستخدمي القوائم المالية، المراجعة الداخلية الجيدة تقلل من الأخطاء في القوائم المالية وتؤثر إيجاباً على سلامة القوائم المالية.

12- إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد

إن منهج الدراسة وإجراءاتها جزء هام ورئيسي يتم من خلاله انجاز الجانب العملي في الدراسة وعن طريقها يتم الحصول علي البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل الي النتائج وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج التاريخي لمتبع الدراسات السابقة والمنهج الوصفي ليوصف موضوع الدراسة وتحليل بياناتها، والعلاقة بين متغيراتها والآراء المطروحة والنتائج التي تحدثها . إضافة إلى المنهج الاستقرائي لاختبار وتحقيق الفرضيات.

مجتمع الدراسة:

إعتمدت الباحثة على مجتمع محدد ومعين من المراجعين الداخليين الذين يقومون بمهام مهنة المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية التابعة لولاية الجزيرة، بمختلف قطاعات عملهم في الوزارات والمحليات والوحدات الحكومية الأخرى .

عينة الدراسة:

تم إختيار عينة البحث من المراجعين الداخليين بولاية الجزيرة، في وظيفة مفتش مراجعة أو مساعد مفتش مراجعة داخلية أو مدير إدارة والحاصلين على مؤهل أكاديمي عالي أو مهني والبالغ عددهم مائة موظفاً بالمراجعة الداخلية.

مصادر جمع البيانات:

1-المصادر الثانوية: حيث تم معالجة الإطار النظري باستخدام مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمقالات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

2-المصادر الأولية: قامت الباحثة بجمع البيانات من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة صممت لهذا الغرض.

أداة جمع البيانات الأولية :

تم تصميم استبانته لدراسة اثر المراجعة الداخلية علي جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية مقسمة علي ثلاثة محاور شملت واحد وعشرين عبارة إضافة الي البيانات الشخصية الأولية وبعد أن خضعت للتحكيم والتعديل ومن ثم تم توزيعها بعدد 60 إستبانته. وتم الحصول علي العدد الكلي المستهدف وبعد تعبئتها جميعها بواسطة المراجعين الداخليين العاملين بالمؤسسات الحكومية بولاية الجزيرة تم إرجاعها كاملة . وقد تم قياس صدق الإستبانته عن طريق معامل الثبات والذي كانت نتيجته 0,836.

المقاييس الإحصائية المستخدمة :

تم استخدام النسب المئوية والتكرارات ومقياس ليكارت الخماسي والوسط الحسابي والانحراف المعياري .إضافة الي اختبار T لتحقيق الفرضيات قواعد السلوك المهني

مقومات المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية

جدول رقم(1): مدى توفر المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية :

الإتجاه العام	الوسط الحسابي	لأوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
موافق بشدة	4.63	0	%3.3	%1.7	%23.3	%71.7	تعمل المراجعة الداخلية وفقا لمؤهل عملي في المراجعة
موافق	4.18	0	%8.3	%3.3	%50	%38.3	امتلاك الموظفون العاملون في المراجعة الداخلية الخبرة العلمية الكافية لمعالجة كافة العمليات الرقابية
موافق	3.50	%6.7	%33.3	%1.7	%20	%38.3	عدد العاملين في المراجعة الداخلية كاف لحجم الأعمال
محايد	3.28	%23.3	%20	%3.3	%23.3	%30	هناك اهتمام بالبرنامج المحاسبية الالكترونية الحديثة
محايد	3.17	%5	%35	%6.7	%33.3	%20	يتلقى المراجعون الداخليون تدريباً كافياً لمواكبة التغيرات في الأساليب والتقنيات التي تحدث في مجال المراجعة
محايد	2.80	%21.7	%26.7	%11.7	%30	%10	اتاحة الفرص للحصول على شهادات دراسية وتدريبية معتمدة في مهارات تدقيق القوائم المالية ومعاييرها
موافق	4.18	0	%5	%8.3	%36.7	%36.7	تتيح اللوائح الداخلية متابعة تفاصيل المعاملات المالية والإدارية قبل إعداد التقارير المالية في نهاية الفترة
الموافقة							المقياس الكلي

المصدر: إعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية 2022م

من خلال الجدول رقم (1) أعلاه والذي تناول مدى توفر المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية يتضح أن 95% من فئة المراجعين الداخليين موافقون أن المراجعة تعمل وفق مؤهل عملي وهذه نسبة عالية ومؤشر جيد جداً لجودة التقارير المالية، بينما نسبة ضئيلة جداً 3.3% لا يوافقون و1.7% محايد. مما يرجح القرار الإحصائي برفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة في حدود العبارة المذكورة ، وسيتم القرار النهائي للعبارة بعد إجراء كاي تربيع لها بصورة متكاملة .

يبين الجدول (1) العبارة الثانية حيث أن العينة المستبناة من المراجعين الداخليين والمحاسبين يمتلكون الخبرة العملية الكاملة والكافية لمعالجة كافة العمليات الرقابية حيث نجد مانسبته 88% موافق و8.3% لا يوافقون وهي تمثل نسبة ضئيلة و3.3% محايد .وهذا مؤشر جيد جداً حيث أن 88% لديهم القدرة الكافية علي معالجة العمليات الرقابية. مما

يرجح القرار الإحصائي برفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة في حدود العبارة المذكورة ، وسيتم القرار النهائي للعبارة بعد إجراء كاي تربيع لها بصورة متكاملة.

يوضح الجدول (1) العبارة الثالثة أن عدد العاملين بالمراجعة كاف لحجم الأعمال ونجد أن 58.3% موافقون و40% لا يوافقون وهذه نسبة تشير أن هنالك بعض المؤسسات تضم إدارات أكثر ومهامها أكثر من غيرها من الوحدات و1.7% محايد ويتضح لنا أن النسبة الأكبر من المؤسسات عدد الموظفين كاف بها. مما يرجح القرار الإحصائي برفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة في حدود العبارة المذكورة ، وسيتم القرار النهائي للعبارة بعد إجراء كاي تربيع لها بصورة متكاملة

من الجدول (1) العبارة الرابعة هنالك اهتمام بالبرامج المحاسبية الالكترونية الحديثة حيث نجد أن 53.3% موافقون أن 43.3% لا يوافقون بشدة و 3.3% محايد من هذه النسب يتضح لنا أن هنالك مؤسسات تهتم بالبرامج المحاسبية الالكترونية الحديثة وان هنالك مؤسسات لا تهتم بها وتمثل النسبة 43.3% للذين لا يوافقون بشدة نسبة كبيرة لعدم اهتمام بعض المؤسسات بالبرامج المحاسبية وهذا مؤشر غير جيد لان العالم متجه لمثل هذه البرامج التي تسهل القيام بأعمال المراجعة الداخلية. مما يرجح القرار الإحصائي برفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة في حدود العبارة المذكورة ، وسيتم القرار النهائي للعبارة بعد إجراء كاي تربيع لها بصورة متكاملة

يوضح الجدول (1) العبارة الخامسة يتلقى المراجعون الداخليون تدريباً كافياً لمواكبة التغيرات في الأساليب والتقنيات التي تحدث في مجال المراجعة حيث أن 53.3% يوافقون و40% لا يوافقون و6.7% محايد يتضح لنا أن نسبة كبيرة تتلقى تدريب كافي وهذا مؤشر جيد لأنه يؤثر ايجاباً علي سير العمل وسرعة انجازه والقدرة علي معالجة العمليات الرقابية والبرامج المحاسبية التي تظهر. مما يرجح القرار الإحصائي برفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة في حدود العبارة المذكورة، وسيتم القرار النهائي للعبارة بعد إجراء كاي تربيع لها بصورة متكاملة

يبين الجدول (1) العبارة السادسة اتاحة المؤسسات الفرص للحصول على شهادات دراسية وتدريبية معتمدة في مهارات تدقيق القوائم المالية ومعاييرها حيث نجد أن مانسبته 48.4% لا يوافقون علي أن مؤسساتهم تتيح لهم فرص الحصول علي شهادات معتمدة في مهارات التدقيق وهذا يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية 40% يوافقون و11.7% محايد يتضح لنا أن 40% مؤسساتهم تتيح لهم فرص الحصول علي شهادات معتمدة في مهارات التدقيق هذا مؤشر جيد لأنه يساهم في جودة القيام بعملية المراجعة مما ينعكس إيجاباً علي جودة التقارير المالية. مما يرجح القرار الإحصائي برفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة في حدود العبارة المذكورة ، وسيتم القرار النهائي للعبارة بعد إجراء كاي تربيع لها بصورة متكاملة

يوضح الجدول (1) من خلال العبارة الأخيرة أن اللوائح الداخلية بمؤسساتهم تتيح لهم متابعة تفاصيل المعاملات المالية والإدارية حيث نجد أن مانسبته 86.7% من فئة المراجعين الداخليين يوافقون على أن هنالك متابعة لتفاصيل المعاملات و5% لا يوافقون و8.3% محايد وهذه نسبة ضئيلة. مما يرجح القرار

الإحصائي برفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة في حدود العبارة المذكورة ، وسيتم القرار النهائي للعبارة بعد إجراء كاي تربيع لها بصورة متكاملة.

من الجدول (1) نلاحظ أن المبحوثين يوافقون بشدة على توفر مقومات المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية ومن حيث قيم الوسط الحسابي نجد أن المراجعة الداخلية تعمل وفقا لمؤهل عملي ، تأتي في مقدمة الترتيب بوسط حسابي 4.63 وفي المرتبة الثانية من حيث الترتيب ظهرت امتلاك الموظفون العاملون في المراجعة الداخلية الخبرة العلمية الكافية لمعالجة كافة العمليات الرقابية بوسط حسابي 4.18. وجاء اتاحة اللوائح الداخلية ومتابعة تفاصيل المعاملات المالية والإدارية قبل إعداد التقارير المالية في نهاية الفترة بوسط حسابي 4.18 وفي مؤخرة الترتيب ظهرت اتاحة الفرص للحصول على شهادات دراسية وتدريبية معتمدة في مهارات تدقيق القوائم المالية ومعاييرها. وليس هنالك فرص للحصول على شهادات دراسية وتدريبية .

تحسين أساليب المراجعة الداخلية لزيادة فعالية وجودة التقارير المالية في مؤسسات القطاع الحكومي
جدول رقم (2) مدى تحسين أساليب المراجعة الداخلية لزيادة فعالية وجودة التقارير المالية في مؤسسات القطاع

الحكومي

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لأوافق بشدة	الوسط الحسابي	الإتجاه العام
يتم التنسيق من قبل الإدارة مع المراجعة الداخلية لوضع الحلول والتدابير اللازمة لمشكلات العمل	%13.3	%18.3	%13.3	%23.3	%31.7	2.58	لاوافق
يملك المراجع الداخلي صلاحية كاملة في فحص السجلات والممتلكات	%61	%30	0	%8.3	0	4.45	موافق بشدة
توجد لدى موظفي المراجعة الداخلية المعرفة اللازمة بالقوانين والتشريعات التي تضبط عمليات المراجعة الداخلية	%56.7	%36.7	%1.7	%5	0	4.45	موافق بشدة
يتابع المراجعون الداخليون مستجدات وتطويرات التشريعات الأخرى المتعلقة بالمراجعة الداخلية	%55	%31.7	%8.3	%5	0	4.37	موافق بشدة
يتواصل المراجع الداخلي بسهولة مع جميع المستويات الإدارية لإبداء راية في عمليات المراجعة	%51.7	%43.3	%1.7	%3.3	0	4.43	موافق بشدة
وجود نظام إجراءات رقابي يساهم في تحسين إجراءات المراجعة الداخلية	%13.3	%55	%6.7	%21.7	%3.3	3.53	موافق
يوجد وصف واضح ومفهوم لمهام ومسؤوليات المراجع الداخلي	%50	%36.7	%5	%8.3	0	4.28	موافق بشدة
المقياس الكلي							
موافق بشدة							

المصدر: إعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية 2022م.

يشير الجدول (2) إلى تحسين أساليب المراجعة الداخلية لزيادة فعالية وجودة التقارير المالية في مؤسسات القطاع الحكومي يبدو واضحاً من العبارة الأولى آراء العينة المبحوثة انه لا يتم التنسيق من قبل الإدارة في مؤسستهم مع المراجعة الداخلية لوضع الحلول والتدابير اللازمة لمشكلات العمل مما يؤثر سلباً على سير العمل حيث نجد 55% لا يوافقون و 31.6% يوافقون و 13.3% محايد مما يرجح القرار الإحصائي برفض

فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة في حدود العبارة المذكورة، وسيتم القرار النهائي للعبارة بعد إجراء كاي تربيع لها بصورة متكاملة.

من الجدول (2) العبارة الثانية أن المراجع يمتلك صلاحية كاملة في فحص السجلات والممتلكات وهذا يدل علي أن المراجعة الداخلية مستقلة بالتالي تؤثر بشكل إيجابي علي جودة التقارير الناتجة عن المؤسسة أو الإدارة المعينة وأن مانسبته 91.7% يوافقون على و 8.3% لا يوافقون . مما يرجح القرار الإحصائي برفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة في حدود العبارة المذكورة ، وسيتم القرار النهائي للعبارة بعد إجراء كاي تربيع لها بصورة متكاملة

يوضح الجدول (2) العبارة الثالثة توجد لدى موظفي المراجعة الداخلية المعرفة اللازمة بالقوانين والتشريعات التي تضبط عمليات المراجعة الداخلية حيث أن 93.4% يوافقون أن المراجعين الداخليين توجد لديهم المعرفة اللازمة بالقوانين والتشريعات التي تضبط عمل المراجعة الداخلية و 5% لا يوافقون و 1.7% محايد. هذا يدل علي انه المراجعين الداخليين مؤهلين بشكل مهني جيد. مما يرجح القرار الإحصائي برفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة في حدود العبارة المذكورة ، وسيتم القرار النهائي للعبارة بعد إجراء كاي تربيع لها بصورة متكاملة

يبين الجدول (2) العبارة الرابعة أن المراجعين الداخليين يتابعون تطور التشريعات الأخرى المتعلقة بالمراجعة الداخلية نجد أن 86.7% يوافقون و 8.3% محايد و 5% لا يوافقون. هذه النسبة الكبيرة وهي 86.7% تدل علي أن المراجع الداخلي لديه المعرفة اللازمة بالقوانين ويتلقى تدريب يساعده على أداء مهامه وقادر علي متابعة وفهم كافة التشريعات. مما يرجح القرار الإحصائي برفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة في حدود العبارة المذكورة ، وسيتم القرار النهائي للعبارة بعد إجراء كاي تربيع لها بصورة متكاملة

من الجدول (2) العبارة الخامسة يتواصل المراجع الداخلي بسهولة مع جميع المستويات الإدارية لإبداء راية في عمليات المراجعة نجد أن 95% من المراجعين الداخليين يوافقون بشدة و 3.3% لا يوافقون و 1.7% محايد. من هذه النسب يتضح لنا تمام أن المراجعة تساهم بطريقة مباشرة في جودة التقارير المالية ابتداء من بدايتها وحتى شكلها النهائي وهو كتابة التقرير المالي من خلال تواصل المراجعة مع كافة المستويات الإدارية الموجودة في المؤسسة العامة. مما يرجح القرار الإحصائي برفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة في حدود العبارة المذكورة ، وسيتم القرار النهائي للعبارة بعد إجراء كاي تربيع لها بصورة متكاملة

يبين الجدول (2) العبارة السادسة وجود نظام إجراءات رقابي يساهم في تحسين إجراءات المراجعة الداخلية 68.3% و 25% لا يوافقون، و 6.7% محايد. من هذه النسب يتضح أن وجود نظام مالي جيد يساعد في تحسين إجراءات المراجعة الداخلية .مما يرجح القرار الإحصائي برفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة في حدود العبارة المذكورة ، وسيتم القرار النهائي للعبارة بعد إجراء كاي تربيع لها بصورة متكاملة

ويوضح الجدول (2) العبارة الأخيرة أن المراجعة الداخلية تتمتع بوجود وصف واضح ومفهوم لمهام ومسؤوليات المراجع الداخلي و 86.7% من المراجعين الداخليين يوافقون بشدة علي وجود وصف ومفهوم لمهام

ومسئوليات المراجع الداخلي في المؤسسة، و8.3% لا يوافقون، و5% محايد وليس هنالك من لا يوافق. يتضح من خلال هذه النسب أن المراجعة الداخلية مستقلة في المهام والمسئوليات. مما يرجح القرار الإحصائي برفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة في حدود العبارة المذكورة ، وسيتم القرار النهائي للعبارة بعد إجراء كاي تربيع لها بصورة متكاملة.

من الجدول (2) نلاحظ أن المبحوثين يوافقون بشدة على تحسين أساليب المراجعة الداخلية لزيادة فعالية وجودة التقارير المالية في مؤسسات القطاع الحكومي ومن قيم الوسط الحسابي نجد لدى المراجعين الداخليين المعرفة اللازمة بالقوانين والتشريعات التي تضبط عمليات المراجعة الداخلية تأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بوسط حسابي 4.45 ويمتلك المراجع الداخلي صلاحية كاملة في فحص السجلات والممتلكات مما يساعد على جودة التقارير المالية بوسط حسابي 4.45 وجاءت في المرتبة الثالثة يتواصل المراجع الداخلي بسهولة مع جميع المستويات الإدارية لإبداء راية في عمليات المراجعة بوسط حسابي 4.43 وفي المرتبة الأخيرة يتم التنسيق من قبل الإدارة مع المراجعة الداخلية لوضع الحلول والتدابير اللازمة لمشكلات العمل .

13- نتائج الدراسة:

- 1-العاملين بالمراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية ولاية الجزيرة يحملون مؤهلات مهنية في المراجعة الداخلية.
- 2-امتلاك المراجعين الداخليين العاملين بالوحدات الحكومية بولاية الجزيرة الخبرة العملية الكافية لمعالجة كافة العمليات الرقابية.
- 3-كفاية العاملين بالمراجعة الداخلية لحجم الأعمال بالوحدات الحكومية.
- 4-إتاحه الفرص التدريبية والشهادات الدراسية والتدريبية المعتمدة في مهارات تدقيق القوائم المالية ومعاييرها للعاملين بالمراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية بولاية الجزيرة .
- 5-اللوائح الداخلية بالوحدات الحكومية ولاية الجزيرة تتيح متابعة تفاصيل المعاملات المالية والإدارية قبل إعداد التقارير المالية في نهاية الفترة.
- 6-اعتماد التقارير المالية وقفل الحسابات الختامية لا يتم إلا بعد مراجعتها بواسطة المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية.
- 7- الإدارة العليا بالمؤسسات لعامة لا تتابع التوصيات التي تحتويها التقارير المالية.
- 8- لا يوجد وضوح في اجراءات المراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية العاملة في ولاية الجزيرة ليساهم في تحقيق جودة التقارير المالية.
- 9-امتلاك المراجع الداخلي بالوحدات الحكومية صلاحيات كاملة في فحص السجلات والممتلكات

14- التوصيات:

- 1- على إدارة المراجعة رفع القدرات والمهارات للعاملين بالمراجعة الداخلية.
- 2- زيادة اهتمام الإدارة بالوحدات الحكومية بمتابعة وتنفيذ تقرير المراجعة الداخلية.
- 3- زيادة اهتمام إدارة المراجعة بالتدريب لمواكبة التغيرات التي تحدث في الأساليب والتقنيات في المراجعة.
- 4- الزامية إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.
- 5- سن قوانين وتشريعات رادعة في حالة اكتشاف المراجعة لمعلومات ومستندات تم حجبها للتأثير على صدق وموثوقية التقارير المالية.
- 6- ترقية أداء المراجعة الداخلية في رقابة وتجويد التقارير المالية.
- 7- ضرورة مراجعة إدارة المراجعة الداخلية التشريعات والقوانين دورياً لسد الفجوات والثغرات التي تفرزها الممارسة العملية.
- 8- تطوير النظم المحاسبية الموجودة في المؤسسات الحكومية حتى تواكب التطورات.
- 9- تحسين اجراءات المراجعة الداخلية ومنحها السلطات المطلوبة لضبط سير العمل والرقابة بفاعلية في الوحدات الحكومية.
- 10- التنسيق بين الإدارة العليا والمراجعة الداخلية لوضع الحلول اللازمة لمشكلات العمل.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

- 1-أبو زيد،حسن محمد حسين ، دراسات في المراجعة، القاهرة، دار الثقافة العربية1999م
- 2-تركي ، محمود ابراهيم عبد السلام ، تحليل التقارير المالية ، الرياض ، جامعة الملك سعود للنشر 1993م
- 3-طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مطبعة عين شمس 2005 م .
- 4-طارق عبدالعال حماد، موسوعة معايير المحاسبة،الجزء الأول، عرض القوائم المالية، مطبعة عين شمس 2006 م .
- 5-سليمان ، محمد مصطفى ، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات ،الإسكندرية ،الدار الجامعية للنشر،2005م .

ثانيا : المجالات والدوريات :

رشيد، بديع الدين، جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة لوسائل القياس، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد1، جامعة طنطا ،1993م.

ثالثا : الرسائل العلمية:

- 1-إسلام خليفة عوض، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة 2016م، جامعة السودان.
- 2-محمد حامد مجيد السامرائي، أثر نظام الرقابة الداخلية علي جودة التقارير المالية،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ،2016م.
- 3-محمد الرملى ، طبيعة وظيفة المراجعة الداخلية كأداة في خدمة المشروع ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الإسكندرية 2007م.

رابعاً: المنشورات:

-لائحة قانون المراجعة لأجهزة الدولة القومية (2010م).